الحوكمة

المبحث الحادي عشر من القسم الاول في كتاب Cultural Geography

Andrew Jonas and Aidan While

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

خلال العقد الماضي ، أصبح مصطلح "الحكم" مستخدمًا على نطاق واسع في العلوم الاجتماعية الغربية . وقد ارتفعت شعبيته جنبًا إلى جنب مع تصور متزايد بأن قوة الدولة الوطنية قد تضاءلت فيما يتعلق بالتأثير السياسي والاستراتيجي المتزايد للوكالات غير الحكومية (الشركات الخاصة والمنظمات الدينية والجماعات المجتمعية والمنظمات غير الربحية وما شابه) و المنظمات الحكومية وشبه الحكومية الدولية ودون الوطنية . لماذا حدث هذا الوضع ؟ وما هي آثاره على المنظورات الجغرافية الحرجة بشأن الدولة والحكم ؟ اسئلة توفر الاجابة عنها البؤر المباشرة لهذا الفصل .

من "الدولة" إلى "الحوكمة"

لقد تبنى اليمين الأيديولوجي وبعض الفصائل في اليسار الجديد بحماس المبدأ القائل بأن الأفراد والمنظمات والاقتصاديات يمكن أن تكون ذاتية الحكم (أو ذاتية التنظيم). في الواقع ، غالبًا ما يرتبط "التراجع المزعوم للدولة" بشكل سببي بظهور الليبرالية الجديدة كإيديولوجيا سياسية لتحل محل الكينزية . يبدو أن بعض الجماعات في اليسار القديم قد قبلت بالمبدأ القائل بأن الأشكال المتساوية للتنظيم الاقتصادي والسياسي لا تفترض بالضرورة وجود دولة مركزية وأن أشكالًا معينة من الحكم الجماعي للدولة ليست بالضرورة "ديمقراطية" أو "عادلة" . ليس الأمر أن كلمة "دولة" قد اختفت من الخطاب الأكاديمي والسياسي تمامًا (على الرغم من أنه يمكن العفو عن التفكير في أن علماء الاجتماع قد تخلوا عن أي محاولات لتطوير نظرية للدولة). بدلاً من ذلك ، يشير الانشغال الحالي بلغة الحوكمة إلى أي مدى تغيرت أنماط التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في الديمقراطيات الحديثة إلى الحد الذي أصبح فيه مصطلح "الدولة" قديمًا - أو هكذا يبدو.

يطرح تقدم لغة الحكم فيما يتعلق بتراجع خطابات الدولة عددًا من التحديات لجغرافيي السياسة والثقافة ، الذين ما تزال مفاهيم مثل الدولة والأقاليم في الدول والقومية والإقليمية تحظى ببعض الثراء النظري للعالم (كوكس 2002). على الرغم من أنه لا يمكن أن يكون هناك شك في أن الخطابات الجديدة للحكم مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بظهور أشكالا جديدة للدولة في الرأسمالية (إن لم يكن بالإقليميات الجديدة وفهمها) ، فإن مفهوم الحكم لا يحمل في طياته أي دلالة واضحة كمجموعة من الإقليمية بالضرورة .

ربما ليس من المستغرب إذن أن تزداد الأبحاث حول مناطق الحكم في حين أن الدراسات المقابلة للدولة أو الأقاليم والإقليمية في الدول تبدو في حالة تدهور . الأمر يبدو كما لو أن الجغرافيين يرون ظهور الحكم كمؤامرة أخرى في العلوم الاجتماعية لإنكار الفعالية السببية للمكان . ومع ذلك ، هل الحكم غير إقليمي؟ أين تتلاءم الإقليمية - فعل التحكم في الهياكل المكانية أو تشكيلها أو التعامل معها لإنتاج نتائج اجتماعية ومادية - مع فهم القدرة على الحكم ؟ هل يمكن أن تكون هناك نظرية حكم بدون نظرية دولة ؟

في الجزء المتبقي ، ندرس بشكل نقدي ما إذا كان الاهتمام بجغرافية الحكم يعني بالضرورة التخلي عن مفاهيم الدولة والأقاليم . نحن نسعى لتوضيح نقطتين . أولاً ، إلى الحد الذي لا يحدث فيه الحكم داخل الدولة الإقليمية بدون توجيه من الدولة ، يجب أن يكون هناك بعض الاهتمام النقدي لما أسماه بوب جيسوب (1998) "الحكم التلوي" . يمكن تعريف الحوكمة الفوقية بأنها "حكومة الحوكمة" : الاستراتيجيات والسياسات والحوافز والممارسات التي تستخدمها الدولة لتنسيق وتوجيه مشاريع الحوكمة المختلفة في اتجاهات تتوافق مع المصالح الأوسع (المالية ، والسياسية ، إلخ. .) للدولة نفسها . ثانيًا ، ومن خلال الاستدلال ، **فإن جميع**

مشاريع الحكم إقليمية . لا تحدث الحوكمة داخل الدولة فحسب ، بل يمكنها أيضًا ربط الأقاليم المحلية والإقليمية والوطنية غير المتجاورة مكانيًا . على النقيض من الاتجاه التحليلي من الدولة إلى الحكم ، فإننا نجادل في أن نظريات الحكم لا يمكن أن تتجاهل الدولة كبعد أساسي للإقليمية في الديمقراطيات الرأسمالية المعاصرة ، فالحكم هو الإقليمية .

ما هي الحوكمة؟

تشير الحوكمة إلى أي نمط اجتماعي للتنسيق يكون الهدف فيه التحكم في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الموزعة عبر المظاهر الارضية أو توجيهها أو تسهيلها ، بما في ذلك الأنشطة التي تنطوي على تحويل الطبيعة . بشكل عام ، ركز البحث العلمي الاجتماعي على مسألتين :(Jessop 1998)
(أ) أداء الحوكمة ، بما في ذلك الإجراءات والجهات الفاعلة المشاركة في توجيه الأنشطة وتنسيقها ؛ و
(ب) القدرة على الحكم ، بما في ذلك العلاقات بين الجهات الفاعلة والمؤسسات المشاركة في أداء الحوكمة ، وتوزيع الموارد بين الجهات الفاعلة وبناء الشبكات والائتلافات .
إذا (أ) ركزت على دور الوكالة والاستراتيجية ، تتطلب (ب) التركيز على الهياكل وعلاقات القوة التي يتم من خلالها أداء الحوكمة . ويشير (أ) و (ب) معًا إلى الهيكلة الاجتماعية لوسائل وأفعال التنظيم الاجتماعي والتنسيق .

اتجه العمل المبكر في مجال الحوكمة إلى التركيز على مراقبة وتنظيم الأفراد من قبل المؤسسات ، بما في ذلك الدولة . على سبيل المثال ، يفهم ميشيل فوكو (1984) الحوكمة - أو ما يسميه "الحكومة" - من حيث الأنظمة التي من خلالها يتم تكوين الذات البشرية فيما يتعلق بعلاقات القوة الأوسع . لذلك تميل التفسيرات الفوكولية للحكم إلى التركيز على التطور التاريخي للعلاقة بين الذات بصفتها مواطنة والدولة . أكد الاستخدام الأخير على التنسيق أو التوجيه لمختلف المصالح والجماعات التي تشكل معًا نظامًا معينًا . يمكن أن يشير النظام إلى خدمة معينة ، مثل التعليم أو مجموعة من الصناعات أو نظام إقليمي (اقتصاد إقليمي أو الدولة نفسها). إن التفاعل الديناميكي (والصراع) بين مختلف الفئات - الحكومة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني تقليديًا - هو الذي يشكل أساس النهج المعاصرة للحكم (Painter 2003). وتشمل العناصر الرئيسية لهذه الأساليب الاهتمام بالشراكات والتعاون والتعبير عن المصالح . من الزاوية المهمة الحاسمة أن ترتيبات وعمليات الحوكمة **تجسد المصالح في توزيع السلطة والمسؤولية** والمساءلة بين مجموعة من المشاركين في إدارة العلاقات .

في بعض الأحيان يتم رسم تمييز مفاهيمي بين الحكومة (الدولة) والحكم (الوكالات غير الحكومية التي تعمل جنبًا إلى جنب مع الدولة أو بمعزل عنها). **ويتم إيلاء اهتماما خاصا للأماكن "غير الرسمية" التي يتم فيها اتخاذ القرارات الحاكمة أو ممارسة السلطة** . على سبيل المثال ، في النظرية السياسية الحضرية كان هناك اهتماما كبيرا بالشراكات التي تم تشكيلها بين وكالات القطاعين العام والخاص المشاركة في التجديد الحضري . بما أن مثل هذه الترتيبات تميل إلى ترسيخ نفسها خارج المجال الرسمي للسياسة الانتخابية ، فقد تخلت النظرية السياسية الحضرية عن مفاهيمها عن النخبوية والتعددية لصالح فكرة النظام الحضري (Stone 1993). تدرك نظرية النظام الحضري أن القدرة على حكم المدن تعكس تفاعلاً معقدًا بين إدارة مصالح الدولة ، من ناحية ، وتمكين القطاع الخاص من الوصول إلى الموارد العامة والتحكم فيها من ناحية أخرى . على الرغم من أن نظرية النظام صحيحة في إعطاء تأكيد سببي لإدارة الدولة لمصالح القطاع الخاص ، فإن ميلها إلى الاستمرار في الازدواجية الرسمية (الحكومية) / غير الرسمية (السوق) أقل إرضاءً جزئياً لأن أنواع السلطات التي تسعى إليها المصالح الخاصة تتوزع بشكل غير متساو عبر المستويات المختلفة لجهاز الدولة . بعبارة أخرى ، قد يبدو **أن الاهتمام بطابع ومحتوى الأنظمة الحضرية يتطلب بعض المعرفة المسبقة بجغرافيا الدولة** .

ما الذي دفع إلى زيادة الاهتمام بالحوكمة؟ يمكن أن يكون هناك القليل من الشك في أنه كانت هناك إعادة تشكيل جوهرية ومستمرة للحدود الوظيفية والتنظيمية والمكانية بين الدولة والمجتمع المدني . ومع ذلك ، لا يبدو أن هناك سببًا لافتراض أن صعود الحوكمة هو مجرد نتيجة لصعود تفكير ما بعد الحداثة ، وأشكال ما بعد فوردية من التنظيم الاجتماعي في الرأسمالية أو ، في هذا الصدد ، الليبرالية الجديدة . لقد عرضت جميع الدول الإقطاعية ، والاكتفاء الذاتي ، والفاشية عناصر ما يمكن تسميته بالحكم (مثل أشكال الرقابة الاجتماعية من قبل الدولة). هناك خطر يتمثل في أن مصطلح "الحوكمة" يشير إلى أي شيء يتم تنظيمه أو التحكم فيه اجتماعيًا ومع ذلك (نظرًا لأن جميع الأنظمة الاجتماعية تتضمن وسائل هيكلة والتحكم في السلوك الفردي ضمن العلاقات النظامية) لا شيء على وجه الخصوص . يجب أن يكون السؤال الرئيسي هو ما إذا كان هناك شيء مميز ومختلف حول العلاقات المعاصرة بين الدولة والمجتمع والنضال من أجل ضمان هذا الاهتمام النقدي .

لقد زُعم أن استخدام مصطلح الحكم يمثل طريقة مختلفة لرؤية و وصف علاقات القوة والعمليات السياسية ، وكشف ما كانت تخفيه سابقًا "الحكومة" (الدولة) وبالتالي أهملتها ، على سبيل المثال ، نظرية الدولة الماركسية . تميل هذه النظرية إلى عد الدولة مشتقة من العلاقات الطبقية والصراع أو وظيفتها . في الواقع ، نزعت انتقادات نظرية الدولة الماركسية إلى التأكيد على هذه النقطة بالذات . قد يفسر هذا أيضًا سبب ارتياح المعلقين وصانعي السياسة المحافظين ، الذين رد (خاصة في الولايات المتحدة) فكرة الدولة ، لفكرة الحكم وتعبيرها المبتذل في خطابات الشراكة . لقد أدركوا متأخرًا (جنبًا إلى جنب مع بعض المنظرين الماركسيين) أن الأسواق والاقتصاديات لا يمكن أن تعمل بدون شكل من أشكال التنسيق الاقتصادي الإضافي . ومع ذلك ، فإن هذا لا يفسر سبب استمرار وجود الدول ولعبها دورًا رئيسيًا في تقديم الخدمات والحرب والتنمية الاقتصادية . بمعنى آخر ، **هل يمكن أن تكون هناك نظرية للحكم بدون مفهوم للدولة ؟**

الحوكمة النظرية

نظرًا لأن الحوكمة لم تظهر إلا مؤخرًا كمفهوم نقدي قياسي في العلوم الاجتماعية الغربية ، فقد يبدو من السابق لأوانه الحديث من حيث نظرية أو نظريات الحكم (ينظر رودس 1997). ربما يكون الأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو حقيقة أن ظهوره كمصطلح نقدي تزامن مع استخدامه على نطاق واسع في الخطابات السياسية . كما اقترحنا ، يمكن إرجاع ذلك إلى البحث عن طرق جديدة لتصور أنماط التنسيق الاجتماعي وسط التحديات الجديدة للإدارة المجتمعية والتفاعلات الجديدة بين الحكومة والمجتمع (Kooiman 1993). في الواقع ، تم تشجيع ظهور الاهتمام الفكري في الحكم وإضفاء الشرعية عليه من قبل الدولة ، وذلك جزئيًا لإخفاء الاتجاهات المناهضة للديمقراطية في الأنماط الناشئة من التنظيم الاجتماعي والثقافي . العديد من الأشياء التي ينطبق عليها المصطلح ، مثل quangos والشراكات ، بعيدة كل البعد عن الشمولية الاجتماعية أو المساءلة أمام الناخبين . ترتبط الخطابات المرتبطة بالحوكمة ، مثل "الشراكة" و "ريادة الأعمال" و "المواطنة" و "القيادة" ارتباطًا وثيقًا بالتحرير الجديد للاقتصاديات والمدن والأقاليم . إلى حد ما ، تخفي الدولة فشلها في استعادة التماسك للاقتصاديات المحلية والإقليمية من خلال إلقاء المسؤولية على الأفراد والاقتصاديات والأماكن التي تتمتع بالحكم الذاتي . وبما أن هذه تفتقر إلى الموارد اللازمة للقيام بالحكم من خلال وسائل تؤدي إلى غايات عادلة ، فإن التحول من أنماط الحكم الخاصة بإعادة التوزيع إلى تنظيم المشاريع يمثل تهديدًا خطيرًا للمفاهيم الليبرالية للعدالة الإقليمية .

إذا كانت العلاقة بين الحكم والديمقراطية مشروطة ، ومع ذلك فإن خطاب الحكم منتشر للغاية في الدول المعاصرة في الرأسمالية ، فهل من الحكمة الحديث عن الحكم دون التفكير في الدولة ؟ بالنسبة لجيسوب (1998) ، يشير الاستخدام المتزايد للمصطلح إلى الابتعاد عن فكرة أن السلطة السياسية منوطة بالدولة الإقليمية فقط (والتي بدورها تستمد سلطتها من السيادة). لا تحكم الحوكمة مسبقًا على الشكل التنظيمي أو الموقع الإقليمي لصنع القرار ، كما ينعكس في التركيز على الشبكات والجمعيات والائتلافات والأنظمة وغيرها

من أشكال التفاعل والترابط بين المنظمات والتسلسلات الهرمية الوظيفية والأقاليم . يعتقد جيسوب أن صعود الحكم هو جزء من التغييرات المعقدة في الاقتصاد السياسي التي تفضل الأنماط الهرمية بدلاً من هرمية التنسيق الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . علاوة على ذلك ، فهو يعكس **التغييرات في طرق تشكيل علاقات الحكم من خلال عمليات إعادة هيكلة الدولة ذات الدوافع الأيديولوجية** .

في عمله السابق ، ركز جيسوب بشكل خاص على رؤية **الدولة كتكوين اجتماعي متنازع عليه** - موقع لاستراتيجيات التراكم المتنافسة والمتضاربة (1990). في هذا السياق ، ارتبط خطاب الحكم بتغييرات أساسية في أنماط التنظيم الرأسمالي ، ليس أقلها من حيث التحول المزعوم من الفوردية إلى ما بعد الفوردية . ازدهرت مفاهيم الحوكمة أيضًا في المناطق التي كان صنع القرار فيها يخضع في السابق لسيطرة عمليات الدولة الهرمية (على سبيل المثال ، وصف أنماط جديدة من التفاعلات في أوروبا الشرقية أو البلدان النامية بعد انهيار التخطيط المركزي الاستبدادي : Hyden and Bratton 1992). كانت الحوكمة قوية بشكل خاص في المساعدة على فهم العلاقات الدولية ، حيث يبدو أن الأشكال الجديدة من الترتيبات الجيوسياسية تتجاوز إقليم الدولة الحديثة . هنا ظهر مفهوم **الحوكمة العالمية** ، والذي يفترض مسبقًا وجود مجموعات من المفاوضات والأشكال التنظيمية التي تحدث "فوق" الدولة . ومن المثير للاهتمام ، أن معظم الأبحاث ركزت على المنظمات الحكومية الدولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة والكتل التجارية التي تستمر الدول في لعب دور فيها . تظل مثل هذه ضمن جغرافية الحوكمة .

ليس من الواضح (على الأقل بالنسبة لنا) أن الاهتمام بالحكم هو بديل عن الحاجة إلى فحص الدولة والأقاليم والجغرافية . على سبيل المثال ، يشير Jessop (1998) إلى الحاجة إلى الحوكمة الفوقية . مع تضاعف عدد التفاعلات خارج الدولة ، هناك حاجة متزايدة باستمرار للدولة لرصد مثل هذه التفاعلات داخل وخارج نطاق سلطتها الإقليمية . يمكن وصف هذا الرصد بأنه "حكومة الحكم" . بالنظر إلى أن الدول لديها استعداد لتأمين أراضيها ، فمن المستحيل التفكير في ما وراء الحكم دون التذرع في نفس الوقت بمفهوم الدولة والأقاليم . من المؤكد أن التحول من الحكومة إلى الحكم يشير إلى ظهور دولة مختلفة نوعياً ؛ لكنها ليست أقل إقليميًا مما كانت عليه من قبل . على الأكثر ، تنطوي الحوكمة الفوقية على تخفيف أو إعادة تنظيم تقسيم العمل بين الدولة والمجتمع المدني والاقتصاد ، وربما تعريفًا أكثر سهولة لإقليمية الدولة .

من عواقب تجاهل الإقليمية عند التفكير في الحوكمة أن أسئلة القوة والتمكين (سواء تم فهمها من منظور الطبقة ، "العرق" ، الجنس ، الطبيعة وما إلى ذلك) تفقد أسسها في أماكن وأقاليم وعلاقات مكانية معينة . بينما لا يمكن اتهام منظري الحوكمة مثل جيسوب بتجاهل البعد المكاني ، هناك ميل في العمل العلمي الاجتماعي إلى رؤية الفضاء على أنه عرضي وليس سببيًا من حيث دوره في هيكلة الأنظمة التنظيمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . أسباب ذلك غير واضحة ولكن قد يكون لها علاقة بنشر منظور واقعي نقدي . فيما يتعلق بالخصائص السببية للأشياء الاجتماعية ، اقترح الواقعيون النقديون أن الفضاء يحدث فرقًا ، ولكن فقط من حيث تأثيرات العمليات الاجتماعية بدلاً من هياكلها وشروطها التكوينية (Sayer 1985). فيما يتعلق بنظام معقد مثل جهاز الدولة ، فإن هذا موقف يصعب الحفاظ عليه عندما يعتقد المرء أن إحدى الخصائص الضرورية للدولة هي إقليمها . من المؤكد أن هذا لا يقول الكثير عن المحتوى المكاني لسياسة الدولة . ومع ذلك ، بصفتنا جغرافيين حاسمين ، يجب أن يكون اهتمامنا بالطرق التي تتشكل بها مشاريع الحكم داخل وخارج اقليم الدولة ، وبالتالي كيف تمكن إقليم الدولة أن يقيد مشاريع الحكم حيث تتشكل هذه المشاريع في المشهد الطبيعي . **فالمنظمات مسيسة إلى حد كبير وتستمر في دمج المصالح الإقليمية الاستراتيجية للدول** ، هذا يقودنا إلى مسألة جغرافية .

أماكن العمل ، والحركات الاجتماعية والبيئية ، وسياسات التنمية الاقتصادية ، وأسواق العمل وغيرها من المشاريع الاستراتيجية القائمة في ظروف معينة تتطلب جميعها مستوى معين من التنسيق بين الوقت والمكان . بقدر ما تكون الإقليمية هي المفتاح : تلعب الدولة دورًا تنسيقيًا قويًا فيما يتعلق بالمشاريع الاقتصادية والاجتماعية الاستراتيجية داخل أراضي الدولة . و الحدود الإقليمية للدولة مليئة بالثغرات وقدرة الدولة على

تنسيق مشاريع الحوكمة الاقتصادية والاجتماعية داخل أراضيها ضعيفة . على الرغم من أن جغرافية السياسة طالما كانت مريحة لفكرة الدولة ككيان إقليمي ، إلا أن الكتابة الجغرافية السياسية عن الدولة تعاني من ميل لتصوير الإقليم كهيكل ثابت أو حاوية مكانية - أي وسيلة للسيطرة الاجتماعية على الأشياء و مواضيع في الفضاء . التفكير من حيث الحوكمة ينقل التركيز بعيدًا عن أراضي الدولة كحاوية مكانية ثابتة إلى الشبكات والعلاقات التي ، عندما يتم تشكيلها مكانيًا . يساعد التفكير في هذه المصطلحات أيضًا على وضع الحوكمة بشكل أكثر مركزية في إطار فهم الدولة كمجموعة اجتماعية-إقليمية متنازع عليها .

لدفع هذه الحجج إلى أبعد من ذلك ، يمكن أن نقترح أن إعادة الهيكلة الاجتماعية-الإقليمية للدولة مرتبطة بظهور مساحات ومقاييس جديدة للحكم وأشكالا جديدة من أراضي الدولة . على سبيل المثال ، يتم تمكين العولمة من خلال الامتداد خارج الإقليمية من خلال شبكات التنسيق بين المحلية ، والتي يتجاوز العديد منها حدود الدولة الوطنية ولكنها مع ذلك ترقى إلى إعادة الإقليمية العميقة للاقتصاد (العالمي) (هيرود وآخرون ، 1998). كان البحث الجغرافي مهمًا بشكل خاص في التحقيق في حكم ما بعد فوردي للاقتصاديات المحلية والإقليمية وترسيخ علاقات المعاملات بين الشركات والدول . هنا أفسح التركيز السابق على الدولة المحلية والتقسيمات المكانية للعمل الطريق أمام اعتراف أكثر وضوحًا بأن التنمية غير المتكافئة تتطلب تدخل الدولة من أجل تحقيق التماسك للأنماط المحلية للتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي (Peck and Tickell 1992). وهذا بدوره يعيدنا إلى فكرة حكومة الحكم . تمثل فضاءات الحكم ساحات نزاع تستمر فيها الدولة في لعب دور استراتيجي ، ليس فقط كهيكل إقليمي يتم حوله حشد المصالح الاستراتيجية ولكن أيضًا كعامل توجيه يخدم نفسه في الإدارة والتنسيق المكاني . مثلما لا يمكن للدولة أن توجد بدون أرض ، لا يمكن للحكم أن يتماسك بدون دولة تمكين أو قيادة .

الكودا

الحكم هو بالضرورة إقليمي وبالتالي جغرافي في جوهره . تلعب الجغرافية الحرجة دورًا في فهم ورسم خرائط صعود الحوكمة من خلال النظر ، على سبيل المثال ، في الطرق التي تقع بها مشاريع الحكم في الفضاء ، وكيف تحقق هذه المشاريع التماسك (أو لا) في المجتمع والاقتصاديات والأقاليم ، ودور الدولة وفروعها المختلفة في التنظيم الاستراتيجي للنزاعات حول فضاءات الحكم .

KEY REFERENCE

Jessop, R. 1998. The rise of governance and the risks of failure, International Social Science Journal, 155: 29–45.

OTHER REFERENCES

Cox, K.R. 2002. Political Geography: Territory, State and Society. Oxford, Blackwell. Foucault, M. 1984. The Foucault Reader (ed. P. Rabinow). Harmondsworth, Penguin. Herod, A., Ó Tuathail, G. and Roberts, S. eds. 1998. Unruly World: Globalization, Governance and Geography. London: Routledge.
Hyden, F. and Bratton, M. 1992. Governance and Politics in Africa. Boulder, Lynne Reiner.
Jessop, R. 1990. State Theory: Putting Capitalist States in Their Place. Cambridge, Polity.
Kooiman, J. 1993. Modern Governance: New Government–Society Interactions. London, Sage.
Painter, J. 2003. State and governance, in E. Sheppard and T.J. Barnes eds. A Companion to Economic Geography. Oxford, Blackwell, 359–376.
Peck, J. and Tickell, A. 1992. Local modes of social regulation? Regulation theory, Thatcherism and uneven development, Geoforum, 23: 347–363.

Rhodes, R. 1997. Understanding Governance. Buckingham, Open University Press. Sayer, A. 1985. The difference that space makes, in D. Gregory and J. Urry eds. Social Relations and Spatial Structures. London, Macmillan, 49–66.
Stone, C. 1993. Urban regimes and the capacity to govern: a political economy approach, Journal of Urban Affairs, 15: 1–28.